Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i3

الصناعة النفطية في قطر ودورها في البنية الاقتصادية والاجتماعية 1953-1967

أ . د عماد جاسم حسن الموسوي
dr.amdr.imad.jasim.hasan@utq.edu.iq
م. م. هشام علي عبيد الجابري
husham ali abeed@utq.edu.iq
جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الإنسانية / العراق

الملخص

يتميز موقع قطر بكونه يتوسط قلب الخليج العربي الذي يعد واحداً من اهم المراكز والمناطق الحيوية والاستراتيجية في المنطقة والعالم، مما أدى الى تعرضه لمخاطر عدة نتيجة لتلك الأهمية التي تنبع من موقعه الجغرافي المميز، فضلاً عن مغاصاتها الشهيرة والتي أصبحت محط أنظار الطامعين، والى جانب ذلك امتازت قطر بكونها من أمارات الخليج العربي التي اكتشف فيها النفط ، والذي أضاف لها أهمية أخرى جعلتها محط للصراع والتنافس بين الدول الكبرى من اجل استغلال تلك الثروة والهيمنة عليها مع ذلك فقد أفاد قطر من ذلك المصدر الرئيس للطاقة والثراء ولأهمية هذه المادة من الناحية الاقتصادية التي استطاعت أن تحوله من مجتمع الغوص والتجارة الى مجتمع صناعي متمدن، ألا أن وجود النفط في أراضي (دولة ما) لا يعني تحولها الى دولة صناعية، لان وجود النفط دون استثماره لا يعطي الفائدة المرجوة منه، لذلك فأن الصناعة النفطية تعد من الصناعات التي تتطلب رأسمال كبير لعمليات المسح والتنقيب والحفر وصولاً الى مرحلة الاستخراج ومن ثم التصدير، لذا لجأت الدول النفطية ومنها قطر الى الشركات الأجنبية لكونها تفتقر الى المال والخبرة في بدايات اكتشاف النفط تطور الصناعة النفطية وأثارها الاقتصادية والاجتماعية ، الذي بين دور المشاركة في الأرباح او ضريبة الدخل مع الشركة النفطية التي زادت من العوائد المالية للإمارة وأسهمت في تطوير قطر وإرساء البنية الاقتصادية الخاصة بالزراعة والصناعة والتجارة والاستثمارات والمالية، والمشاريع الصناعية ،ودور الصناعة النفطية بتطوير الجانب الاجتماعي، فقد لبعت الصناعة النقطية دورا في تطور الأوضاع الاجتماعية ومنها الصحة التي تطورت بشكل فعال من خلال تخصيص الحكومة القطرية جزء من الموازنة الدولة في تحسين الجانب الصحي ، وكذلك قامت الحكومة القطرية بتطوير قطاع التعليم.

الكلمات المفتاحية: قطر، الصناعة النفطية ،الجانب الاقتصادي، الجانب الاجتماعي.

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i3

The petroleum industry in Qatar and its role in the economic and social structure 1953-1967

Dr. Imad Jassim Hassan Al-Mousawi
dr.amdr.imad.jasim.hasan@utq.edu.iq
Husham Ali Obaid
husham ali abeed@utq.edu.iq

Abstract

Qatar's location is distinguished by being in the heart of the Arabian Gulf، which is considered one of the most important centers and vital and strategic areas in the region and the world، which led to its exposure to several risks as a result of this importance stemming from its distinguished geographical location، in addition to its famous diving sites، which became the focus of attention of the greedy. In addition، Qatar was distinguished by being one of the emirates of the Arabian Gulf in which oil was discovered، which added another importance to it، making it a focus of conflict and competition between major countries in order to exploit and dominate this wealth. However، Qatar benefited from this main source of energy and wealth، and the importance of this material from an economic point of view، which was able to transform it from a diving and trading society to a civilized industrial society. However، the presence of oil in the lands of (a country) does not mean its transformation into an industrial country، because the presence of oil without investing it does not provide the desired benefit from it. Therefore، the oil industry is one of the industries that require large capital for surveying، exploration، and drilling operations until reaching the stage of extraction and then export. Therefore، the oil countries، including Qatar، resorted to foreign companies because they lacked the money and experience in the early stages of oil discovery and the development of the oil industry. Its economic and social impacts، which demonstrated the role of profit sharing or income tax with the oil company، increased the emirate's financial returns and contributed to the development of Qatar and the establishment of an economic structure for agriculture، industry، trade، investments، finance، and industrial projects. The oil industry also played a role in developing the social aspect. The petroleum industry played a role in the development of social conditions، including health، which developed effectively through the Qatari government allocating a portion of the state budget to improving the health sector. The Qatari government also developed the education sector.

Keywords: Qatar، oil industry، economic aspect، social aspect

المقدمة:

بدأت الشركات النفطية بالتنقيب والمسح الجيولوجي عن النفط في منطقة الخليج العربي خاصةً بعد اكتشاف النفط وتصديره في بلاد فارس عام 1908 فضلاً عن اكتشاف النفط في بداية الثلاثينات من القرن العشرين في إمارات الساحل الغربي للخليج العربي، فقد شهدت في البحرين اكتشاف النفط في عام 1932 من حقل عوالي ثم تعاقبت عمليات الاكتشاف اللاحقة في عموم المنطقة ، وبعدها قامت الحكومة القطرية بمنح امتياز نفطي لصالح الشركة البريطانية الانكلو فارسية(Anglo-Persian Oil Company) في عام 1935 لمدة (75) عام ، بدأت الشركة بالتنقيب عن النفط فيها عام 1937 ، إذ تم اكتشاف أول بئر نفطي في مدينة الدخان عام 1939 لكن بسبب الحرب العالمية الثانية قامت الحكومة البريطانية إيقاف إجراءات الشركة النفطية ، وذلك عندما قامت القوة الجوية الايطالية بقصف الآبار النفطية الموجودة البحرين والسعودية عام 1940، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية استئنفات الشركة أعمالها في مدينة الدخان ، حيث حفرت أكثر من 20 بئر خلال عام 1948 ، وقامت الأخير بتصدير أول شحنة نفط للخارج عام 1949 ، إذ كان لاكتشاف النفط تأثير واضح على البنية الاقتصادية والاجتماعية بعد ذلك تغيرت اذ اعتمدت على الواردات النفطية بلا من الحرفة التقليدية مثل الغوص على اللؤلؤ وصيد الأسماك وصناعة السفن وغيرها من الحرف التقليدية ، ونتيجة لأهمية تطور الصناعة النفطية في قطر ارتأى الباحث اختيار موضوع (**الصناعة النفطية في قطر ودورها في البنية الاقتصادية والاجتماعية 1953-1967**) عنواناً للبحث وتم اختيار عام 1953 بداية للدراسة وهو العام الذي تم أعداد أول موازنة الحكومة القطرية من العوائد النفطية بعد قرار مبدأ مناصفة الإرباح مع الشركة النفطية نهاية عام 1952 بموجبه استفادت الحكومة القطرية من مشاركة الشركة النفطية في اربحها.

وبذلك تضمنت الدراسة محاورين فضلاً عن مقدمة وخاتمة وقد جاء المحور الأول بعنوان: **الصناعة النفطية في قطر ودورها في البنية الاقتصادية والاجتماعية 1953-1967.: اثر الصناعة النفطية على الجانب الاقتصادي:** يعد اكتشاف النفط له الأثر الكبير في تنافس الشركات الأجنبية وبالأخص البريطانية والأمريكية على منطقة الخليج العربي بشكل عام وقطر خاصة وجعلها محل للصراع والسيطرة علية بسبب موقعه الجغرافية ووفرة النفط فيه وسهولة استخراجه ولقربه من الموانئ البحرية إذ ساهمت الصناعة النفطية في تطوير الأوضاع الاقتصادية من حيث الصناعة والتجار والزراعة للبلد . وتناول المحور الثاني: **اثر الصناعة النفطية على الأوضاع الاجتماعية**، تضمن اكتشاف النفط وتأثيره على حياة المواطن وانتقاله من مهنة الغوص على اللؤلؤ والرعي وصيد الأسماك إلى العمل في الشركات النفطية والحصول على أجور ثابتة ومستمرة على طيلة مدة العام ، وكذلك وفرة الأموال ساهمت في تحسين الحالة الاجتماعية التعليم والصحة والسكن وغيرها.

المحور الأول : اثر الصناعة النفطية على الجانب الاقتصادي

أدت الصناعة النفطية في قطر وتزايد الإنتاج إلى عدة أثار اقتصادية شملت عدة قطاعات مختلفة ويمكن بيانها بالاتي :-

ا. تطور الصناعة :-

نتيجة لزيادة الإنتاج والعوائد، دخل حاكم قطر في مفاوضات مع الشركة المنتجة للنفط، تم التوصل من خلالها إلى سلسلة من الاتفاقيات الجديدة كانت أولها الاتفاقية المعقودة في عام 1952، والتي نصت على اقتسام عوائد النفط وتوزيعها بين الشركة والحكومة القطرية (الساعدي ،2001،ص160) .

كان القطاع الصناعي في قطر قبل اكتشاف النفط يعتمد بشكل كبير على بعض الصناعات التقليدية البسيطة التي تعتمد على الحرف اليدوية لسد حاجة السوق المحلي منها ما يخدم حركة البناء كصناعة البلاط، ومعامل النجارة أو معامل الكلس، وأحجار الاسمنت، وكانت هناك أيضاً معامل للحياكة والنسيج ، ومعمل للثلج ومعامل الألبان (جواد، 2011، ص375) , أدى تطور الصناعة النفطية في تطوير الصناعات المحلية ، كما شهدت هذه المرحلة قيام بعض الصناعات التي ارتبطت باتساع حركة البناء مثل صناعة الأسمنت والطابوق والتجارة فضلا عن تطور الصناعات الغذائية مثل مطاحن الدقيق ، كما شهدت هذه المدة ظهور ورش تصليح وصيانة الأجهزة الكهربائية والتي ارتبطت بتطور الأنماط الاستهلاكية ومما ساعد على قيام تلك الصناعات توفر الوقود اللازم لتشغليها بعد تطور الإنتاج النفطي في البلاد (الشافعي،1999،ص36), كما كانت الصناعات ضئيلة في عائداتها المالية لحكومة قطر لكن مع تزايد العائدات النفطية وتوفر رأس المال وتوجه الحكومة لتوسيع القطاع

الصناعي ، وتنويع مصادر الدخل بالاعتماد على مصادر لا تنضب خاصة وان قطر امتلكت المقومات الأساسية لقيام الصناعة الحديثة، كرأس المال والطاقة، والغاز الطبيعي كمادة ولية للصناعات البتروكيماوية، وبعض المواد الأولية المحلية اللازمة لقيام صناعة المواد الإنشائية، فضلا عن الصناعات الاستهلاكية والغذائية والصناعات الخفيفة، وأخذت الحكومة على عاتقها مهمة إنشاء الصناعات الثقيلة، وتشجيع المواطنين على القيام بالصناعات لأخرى وإيجاد شركات مساهمة في الصناعات، وقد وضعت الحكومة القطرية خطط التصنيع للصناعات القادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية، وعلى الرغم من إن السوق القطري صغير الحجم إلا إن يستوعب الإنتاج الواسع (الغريري، 2005،ص137).

وظهر الاهتمام بالاستثمار الاقتصادي والتركيز على البنية الأساسية ، خاصةً بعد إنتاج النفط ، إذ قامت شركة نفط قطر المحدودة بتقديم الخبرة والمساعدة سواء كانت للحكومة القطرية أو للتجار في إقامة مشاريع صناعية داخل قطر، إذ بدأ الاتجاه نحو البناء والعمران ، سواء بالنسبة للأفراد أو الحكومة ، مما أوجد بعض الصناعات المرتبطة بذلك ، فظهر أول مصنع للإسمنت في عام 1953، وذلك عندما تقدم رجل الأعمال عبد الله درويش، بطلب إلى حاكم قطر علي بن عبد الله آل ثاني، وطلب فيه ترخيص لإنشاء مصنع للإسمنت في قطر، وافق على الحاكم على الترخيص مقابل حصوله على نسبة (30%) من الأرباح دون المشاركة في رأس المال (العمودي،2014، ص291)' والى جانب الطاقة التي يوفرها النفط جرى الاهتمام بتوليد الطاقة الكهربائية أذ أنشئ أول مشروع للكهرباء في الدوحة عام 1953، وبعدها زاد استهلاك الكهرباء زيادة سريعة، فكانت محطة رأس أبو عبود التي بدأ تشغيل المرحلة الأولى فيها ، وهي تعمل بواسطة الغاز الطبيعي مع العلم انه لم يتم استغلال الغاز الطبيعي في تلك المدة بشكل كبيرة وإنما كان الاعتماد على النفط (الشافعي،1999،ص65) .

ومن المنشآت الصناعية الأخرى إنشاء محطة التقطير لإنتاج المياه العذبة في عام 1954، ولتنظيم عمل تلك المحطة تم إنشاء دائرة المياه في عام ذاته لتتولى مسؤولية إنتاج وتوزيع مياه الشرب في أنحاء قطر، وتمكنت هذه الدائرة من دراسة مشكلة المياه في البلاد ووضع الحلول لها وقامت بتوفير مياه الشرب وتحليه ماء البحر (التميمي،2013،ص151) إذ بني مصنع لتنقية المياه من الأملاح عام 1957 وارتفع الإنتاج إلى (120,000) ألف غالون يومياً، وفى عام 1959 أنشأت وحدات تقطير جديدة تبلغ إنتاج كل منهما (150,000) ألف غالون يومياً وبذلك ارتفع مجموع الإنتاج إلى حوالي (450,000)ألف غالون يوميا ، وفى عام 1963 أنشأت محطة تقطير مركزية في رأس أبو عبود ووصل إنتاجها إلى مليون ونصف غالون يوميا، ونتيجة لزيادة عدد السكان وانتشار العمران ازداد استهلاك المياه وأصبحت الحاجة إلى إيجاد مصادر جديدة وإيصال المياه إلى المواطنين بطرق حديثة في شبكات من الأنابيب المؤدية إلى مناطق الاستهلاك فعمدت الحكومة إلى تقطير مياه البحر فأنشأت ثلاثة معامل للتقطير في الدوحة يصل إنتاجها إلى (1,000,000) مليون غالون في اليوم ، وتطورت وسائل تحليه مياه البحر وصلت في عام 1964 بلغ إجمالي الإنتاج (3.500.000) مليون غالون (الهيتي والمهندي،2008،ص29)، ومن اجل التنظيم وتشخيص الصناعات كمؤسسات صناعة تحويلية اهتمت الحكومة القطرية في الصناعات الخفيفة والثقيلة ومن اجل سيطرة الحكومة على الصناعة الداخلية تم إصدار قرار المرقم (11) لعام 1964 الخاصة في تطوير الصناعة ، التي كانت تفتقر إلى السيطرة على نمو وتوجيه القطاع الخاص ، فبعض مؤسسات القطاع الخاص تقوم بإنشاء مصانع دون الحصول على تصريح بذلك (ابراهيم،2015، ص49) .

وفي السياق ذاته ومن اجل تطوير الصناعة الحكومية فقد تم إنشاء شركة قطر الوطنية للأسمنت بموجب القانون رقم (7) لعام 1965 ، وبرأس مال قدره (35,000,000) مليون روبية، حصة الحكومة فيها(40%) من أسهم الشركة (الكبيسي،1986،ص144)، كما اهتمت الحكومة القطرية بالصناعة وتوسيع القاعدة الصناعية، وتنويع مصادر الدخل القومي، وقد عبر والي العهد خليفة بن حمد آل ثاني عن هذا الاهتمام في حديث له في 15 كانون الأول 1967 إذ قال (نحن في قطر في سباق مع الزمن لتطوير نهضة البلاد على مختلف الأصعدة الصناعية والاقتصادية والعمرانية والثقافية، نريد أن نبني القاعدة الصناعية الصلبة التي تخفف من اعتمادنا على واردات النفط تدريجياً، أن طموحنا هو بناء المجتمع الصناعي في قطر حتى تحقق المصادر البديلة للدخل من النفط، كذلك إنا نعتبر الأجيال المقبلة أمانة في عنقنا ولن ندخر جهداً في سبيل هذا الأمر)، وتنفيذاً لذلك سعت الحكومة لإيجاد المحفزات وتوفير الأجواء اللازمة لنمو هذا القطاع وتطويره ، وذلك من خلال الأتي (السامرائي،2024،ص96) :-

1. منح الأراضي اللازمة للمشروعات الصناعية بتسهيلات كبيرة ومشجعة.
2. تقديم القروض والتسهيلات المالية للمشروعات الصناعية .
3. إعفاء المشاريع الصناعية ومستورداتها من السلع الإنتاجية والمواد الأولية من الضرائب والرسوم الكمركية.

4. توفير الطاقة الكهربائية والغاز الطبيعي والمياه للمناطق الصناعية .
5. تطوير شبكة النقل والمواصلات خدمة للصناعات وتسهيل نقل المواد الأولية والمنتجات وتوزيعها.
6. تنمية الموارد البشرية والعمل على رفع كفاءتها الفنية والإنتاجية.
7. تطوير خدمات الشحن والتفريغ والحزن وتنظيم الصادرات والواردات المتعلقة بالصناعة وتوسيع الموانئ لاستقبال الناقلات الكبيرة.

وقد بنيت سياسة التصنيع على سلسلة من الدراسات على وفق الأسس العلمية، ومنها استعمال الوسائل الفنية المتقدمة في مجال استخراج الغاز وزيادة استخدامه في الداخل وتصديره إلى الخارج بدلا من حرقه، واعتماد الأبحاث والدراسات الفنية المتقدمة في المشروعات الصناعية المشتركة، من إنتاج الاسمنت وتشجيع الصناعات الخفيفة، واستغلال الثروة السمكية، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات في المشروعات المحلية بالمشاركة مع الحكومة والمؤسسات الأجنبية، إن أول الصناعات التي شملها التوسع والتطوير هو قطاع النفط والغاز الذي يتوفر في البلاد وذلك بإقامة وتطوير محطات التصفية والتوزيع ومحطات عزل الغاز المسيل وتوزيعه وتصديره (الكبيسي،1986،ص144).

ويتضح من ذلك أن الصناعة الحديثة في قطر بدأت بعد اكتشاف النفط، إذ شجعت الحكومة على تطور قطاع التصنيع لأجل تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على موارد النفط ، وقد رحبت الحكومة بالمستثمرين سواء من داخل قطر كمشاركين في المشاريع الصناعية وقدمت التسهيلات اللازمة، فضلا عن اهتمامها بالصناعات الأخرى لتساهم في تنويع مصادر الدخل القومي للبلاد، وعدم اعتمادها على العائدات المالية الناتجة عن تطور الصناعة النفطية.

ب. التجارة

كانت التجارة قبل اكتشاف النفط احد أهم الموارد الاقتصادية في قطر، وذلك لان موقعها في وسط الخليج العربي جعلها مركزاً مهماً للمواصلات البحرية والبرية ، إذ كانت اغلب السفن الداخلة إلى الخليج العربي والخارجة منه ترسو على سواحلها، لتنقل منتجاتها المتمثلة باللؤلؤ والتجارة أيضاً فضلاً عن إن تلك السفن دوراً مهماً باتجاره العبيد والأسلحة في ذلك الوقت(عبد الرحمن،1982،ص96) ، ومماتجدر الإشارة إليه إن ذلك النمط من التجارة الذي كان سائداً خلال تلك المرحلة قد تغير نتيجة لتغير الوسائل والأدوات والمواد التجارية ، فبعد اكتشاف النفط وتطور الصناعة النفطية والإعمال السائدة لها كان لذلك الأثر الواضح في تطوير العديد من المفاصل الاقتصادية في قطر وبعد أن كان لتلك الصناعة أثرا ملحوظ على الحركة العمالية فأن الحركة التجارية وبكل مجالاتها تأثرت أيضا بتطور الصناعة النفطية في قطر نتيجة لازدياد الطلب والاستهلاك في الأسواق المحلية وبفعل تواجد الأجانب من عمال وخبراء ومستشارين إضافة إلى ازدياد القدرة الشرائية للقطريين أنفسهم نتيجة العوائد المالية المتأتية من أنتاج النفط أسهمت ذلك بشكل كبير في توسع حركة الأسواق وازدياد السلع والخدمات فيها ومن ثم توريد العديد من السلع التجارية (عبدالوهاب،1985،ص11).

وعلى هذا الأساس، كانت هنالك حاجة لتنظيم عملية نقل العمال الذين يعملون في القطاع النفطي، وكان ذلك من خلال العقد الذي حصل عليه عبد الله دوريش من الحكومة القطرية لنقل عمال شركة النفط من الدوحة في شرقي قطر إلى مقرها في الجزء الغربي ، كما تمكن الأخير من الحصول على العقود التجارية التي كانت تعرضه الشركة ، ومنها عقود المباني السكنية وأندية ومعسكرات لشركة شركة النفط ، مما ازدادت أهمية قطر التجارية مع زيادة الاستثمارات التجارية، وتشير التقارير البريطانية الواردة في تشرين الأول ١٩٥٣ إلى زيادة عدد التجار ورجال الأعمال القادمين إليها من الخارج والذين وجدوا فيها فرصاً تجارية تستحق منهم أن يقوموا بزيارة الدوحة، إذ زارها خلال تلك المدة ممثلوا العديد من الشركات مثل الشركة العامة للكهرباء (General Electric) وشركة بروش للأعمال الهندسية (Brush Engineering Co)، ومجموعة شركات بيل الأعمال الاسبستوس(General Asbestos Group) ، وتيكين من البنوك الهولندية هما بنك بليد نشتاين (Blydensteins Bank) ، والجمعية التجارية الهولندية لمدينة أمستردام، لجذب انتباه الحكومة والتجار في مجال التأمين التجاري (ال ثاني، 1973،ص173).

ونظرا لتوسع الصناعة النفطية في قطر استمر عبدالله الدرويش يرتبط بعلاقة جيدة مع الشركات النفطية وحاكم قطر على حتى حدث خلاف بينه وبين الشيخ خليفة بن حمد عام ١٩٥٦ ، فاضطر عبدالله الدرويش بعد هذا الخلاف مغادرة قطر، واتجه للعيش في المنطقة الشرقية بالسعودية، السبب في مغادرة الأخير لقطر يعود لأنه بدأ خلال تلك المدة بمواجهة العديد من الأعداء من الشيوخ ، بسبب سلطته على حاكم قطر الشيخ علي ، وكذلك خلافة صغار التجار ، وكانت ميوله الاحتكارية وعلاقاته الاقتصادية مع الحاكم وعمل على تحسين علاقاته مع البريطانيين، لكن أحداث الإضراب الذي عم مختلف أنحاء قطر في عام

١٩٥٦، حيث طالب المضربون خلالها بتقليص السلطة البريطانية، وإنهاء سيطرة عبد الله الدرويش التجارية، فقام الشيخ على بإبرام اتفاقية مع الشيوخ الغاضبين تقتضي بنفي الدرويش مقابل موافقتهم على إنهاء الإضراب(الحربي، 2015، ص76)' ولتحسين وتوسيع نطاق التجارة وإزالة العوائق التي تعيق التقدم التجاري، اصدر قرار يقضي بتشكيل الغرفة التجارية القطرية في ١٨ أيلول ١٩٥٨، على ألا يقل عدد أعضائها عن (6)أعضاء ولا يزيد على (١٢) عضواً يقومون بتمثيل التجار المقاولين وأصحاب المصارف والبنوك العاملة في قطر، على أن يقوم الحاكم بتعيين الأعضاء في المقام الأول لمدة عام واحد، ثم يجرى تغيير نصف الأعضاء السابقين بمعرفة الغرفة نفسها بعد استطلاع رأي التجار، وتعد أول تنظيم رسمي يظهر لحماية مصالح التجار، وإزالة المعوقات وحل المنازعات التجارية والخلافات التي تنشأ بين التجار على احتكار السلع وطبقاً لما يتفقون عليه (الجابر،ص185) .

ولتحسين وتوسيع نطاق التجارة وإزالة العوائق التي تعيق التقدم التجاري، اصدر قرار يقضي بتشكيل الغرفة التجارية القطرية في ١٨ أيلول ١٩٥٨، على ألا يقل عدد أعضائها عن (6)أعضاء ولا يزيد على (١٢) عضواً يقومون بتمثيل التجار المقاولين وأصحاب المصارف والبنوك العاملة في قطر،على أن يقوم الحاكم بتعيين الأعضاء في المقام الأول لمدة عام واحد، ثم يجرى تغيير نصف الأعضاء السابقين بمعرفة الغرفة نفسها بعد استطلاع رأي التجار، وتعد أول تنظيم رسمي يظهر لحماية مصالح التجار، وإزالة المعوقات وحل المنازعات التجارية والخلافات التي تنشأ بين التجار على احتكار السلع وطبقاً لما يتفقون عليه (الحربي، 2015، ص77)، وقد جاءت تطور الصناعة النفطية وعائداتها المالية لتزيد في ارتفاع مدخولات المواطنين وتحسن مستواهم المعيشي ، فضلا عن زيادة الأعمار والبناء لتزيد في الطلب على السلع الاستهلاكية والإنتاجية، مما أدى إلى تطور التجارة فارتفعت وارداتها المالية، واعتمدت قطر في حاجتها من المواد الغذائية والمواد الإنشائية والأقمشة والسلع الاستهلاكية والإنتاجية بالدرجة الأولى على الدول أوربا الغربية وبالأخص بريطانيا تليها البلدان الأسيوية العربية وغيرها من الدول، واحتلت بريطانيا المرتبة الأولى إذ وصلت نسبة الاستيراد منها عام 1960 إلى (148,530,024) روبية (الدليمي،2017،ص177) .

كانت خلال مدة الستينيات عوامل عديدة أدت إلى تعاظم الحاجة للمزيد من الواردات، ومن بين هذه العوامل الازدهار الاقتصادي وتغير الظروف الاقتصادية في الستينيات، وتطور عائدات النفط وما ترتب عليه من نمو كبير في رأس المال وفي قطاع الخدمات والأعمار، بالإضافة إلى محدودية القطاعين الزراعي والصناعي في قطر، وقد شهد قطاع الاستيراد توسعاً ملموساً ونمواً سريعاً لتلبية الاحتياجات السكانية الأساسية، وإمدادات أدوات وآلات الإنتاج ومستلزمات المصانع والسلع الوسيطة وسلع الإنتاج الرأسمالي، وقد استخدم قدراً كبيراً من عوائد صادرات النفط في الإسراع بمعدل النمو الاجتماعي والاقتصادي، مع تأمين مستوى استهلاكي مرتفع للسكان الآخذين في الزيادة، ومع تطور وازدهار التجارة الخارجية التجارة الاستيراد فكرت الحكومة في إنشاء ميناء الدوحة في النصف الثاني من الستينيات والذي افتتح رسمياً في بداية السبعينيات، ويوضح الجدول أدناه مدى النمو والتوسع في الواردات الذي شهدته قطر في الأعوام ١٩٦٠-١٩٦٧ (مزهر، 2021،ص31).

جدول رقم(1)

قيمة الواردات ونسبة الواردات بالريال القطري (1960-1967)

ت	العام	قيمة الواردات بالمليون ريال القطري
1	1960	134,700,000
2	1961	110,900,000
3	1962	113,900,000
4	1963	116,900,000
5	1964	117,100,000

6	1965	119,600,000
7	1966	124,427,000
8	1967	138,312,000

ويتضح من الجدول أعلاه كيفية تصاعد قيمة الواردات إلى قطر الأمر الذي يدل على انتعاش التجارة القطرية ولاسيما تجارة الاستيراد (استيراد المواد) التي أصبحت قطر بحاجة إليها نتيجة لنمو الصناعة فيها، وأيضاً نتيجة لتحسن الوضع المعيشي لسكانها والذين أخذوا يهتمون بشراء السلع والأدوات ليس الاستهلاكية فحسب وإنما الكمالية مثل السيارات وغيرها من الحاجات الأخرى الأمر الذي انعكس ايجابياً على حركة التجارة فيها .

ج. الزراعة :

لم يكن للزراعة أهمية كبيرة في الاقتصاد القطري قبل تطور الصناعة النفطية وتصاعد العوائد المالية، إذ أن الزراعة كانت نادرة في قطر ، ويعود ذلك إلى عوامل عديدة ، ولعل من أهمها ندرة المياه وقلة الأراضي الصالحة للزراعة في قطر ، فضلا عن ضعف الإمكانيات الاقتصادية ، التي لم تسمح باستصلاح الأراضي لزراعتها ، لأنها تتطلب رأس مال كبير، بالإضافة لقلة الخبرة البشرية في هذا المجال، وكذلك النظرة الاجتماعية للزراعة ، إذ يحتل من يمارسها مكانة اجتماعية دنيا لدى سكان المنطقة (الدليمي،2017،ص177) .

كانت المساحات المزروعة قليلة جداً تقدر (2.5%) من المساحة الكلية لقطر، لاسيما وأن معظمها في المناطق الداخلية لقطر ، لصلاحية التربة نسبيا ووفرة مياه الآبار العذبة ، واحتوى معظمها على أشجار النخيل ، واقتصرت ملكيتها على أفراد الأسرة الحاكمة، ويمكن ملاحظة إن معظم إنتاج المزارع كان مخصصا لاستهلاك أصحابها ، وليس للاستهلاك العام، إذ كانت الدولة توفر حاجتها من المحاصيل الزراعية عن طريق الاستيراد من الخارج، فلم تساعد الأوضاع الاقتصادية في تلك المدة على تطوير هذا القطاع (علي ،1981،ص186) .

أسهمت أعمال الهيئة الزراعية في عام 1955، في حل أهم هذه المشاكل، من خلال استخدام واردات النفط والمساعدة المقدمة من شركات النفطية التي ساهمت في حل مسألة توفر المياه، إذ عملت على حفر الآبار الارتوازية العميقة جدا، واستخدمت لها مضخات لغرض رفع المياه ونقلها عبر الأنابيب للاستفادة منها، وغلق ملف استيراد المياه من البلاد المجاورة كالبحرين، الذي كان ينقل منها عبر السفن الشراعية(ابراهيم،2015،ص46)' وعلى الرغم من ذلك فأنَّ سكان قطر كانوا يفضلون العمل بالشركات النفطية على العمل في الزراعة ، لما تعطيه من أجور عالية وثابتة عكس ماتحصل عليه من الحرف والمهن الأخرى، مماجعل الزراعة مهمله بشكل كبير والسبب في ذلك يعود إلى تجاه عدد من العاملين في القطاع الزراعي نحو القطاع الصناعي وبالتحديد قطاع النفط ، لكن الحكومة القطرية بدأت تهتم بالزراعة، في بداية النصف الثاني من القرن العشرين، وقد ساعدتها في ذلك الأوضاع الاقتصادية الجديدة التي ترتبت على اكتشاف النفط وتطبيق الشركة بمبدأ مناصفة الأرباح مما وفر لها عائدات مالية، فأخذت على عاتقها مسؤولية تشجيع القطريين على اقتناء المزارع، مع تقديم المساعدة المادية لهم لشراء المضخات الزراعية مع تزويد الفلاحين بمادة الوقود لغرض تشغيلها، كما أقدمت الحكومة على تأسيس مديرية الشؤون الزراعية في عام 1956، وقد ارتبطت المديرية بعد ذلك بوزارة الصناعة والزراعة (الكواري،2008،ص19) .

ونتيجة لتوفير الأموال اللازمة في العوائد النفطية قامت مديرية شؤون الزراعة بتقديم المساعدة للمزارعين من خلال توفير البذور وشتلات الخضراوات والفواكه والأسمدة والمبيدات والآلات الزراعية ، فضلا عن عملية الإرشاد الزراعي والكشف عن المحاصيل الزراعية فكانت كل هذه الخدمات تقدم بصورة مجانية، وأخذت على عاتقها مهمة نقل الزراعة من مراحلها الابتدائية إلى مرحلة أكثر تقدما، فأولت عنايتها بتطوير هذا القطاع ونشر الوعي الزراعي بين المواطنين وتطوير السياسة العامة للإنماء الزراعي وإصلاح وتعمير الأراضي الصالحة للزراعة، وكان في مقدمة الحاصلات التي عنيت بها هي الخضروات التي كانت تستورد من الخارج (راشد الرميحي،2022،ص149).

وفـي السـياق ذاتـه، أقامـت مديريـة الشـؤون الزراعيـة فـي 13 آذار 1958، أول معـرض زراعـي لأهـم المنتجـات الزراعية، أجرت تجارب على عدة أصناف من المحاصيل الشتوية والصيفية وخاصـةً على الفواكه ، وقد أثبتت هذه التجارب نجاح زراعتها ، فاستمرت الدائرة على هذه السياسة ، الأمر الذي أدى إلى انتشار المزارع الخاصة بصورة كبيرة ، ففي عام 1963 ، قامت الدائرة بإنشاء محطة للتجارب الزراعية في شمال قطر تبلغ مساحتها ما يقارب (54)هكتار، لتقوم بإنتاج الشتلات والبذور لغرض توزيعها للمزارعين (محمد الرميحي،1975،ص57)، فضلا عن ذلك، سعت الحكومة القطرية لتطوير الزراعة والمساحات الزراعية ، وتشجيع المزارعين إذ وصلت المساحة المزروعة من خضروات والفواكه إلى (10,578) دونم عام 1967، ويبدو أن الزراعة عموما في قطر اعتمدت على المياه الجوفية وخاصة في المناطق المتاخمة للمملكة العربية السعودية (القطب،1983،ص75) ، وفيما يلي جدول يوضح المساحات المزروعة بالخضراوات والفواكه للمدة 1960 – 1967 (سنان،1976،ص116).

جدول رقم (2)

المساحات المزروعة بالخضراوات والفواكه في قطر (1960-1967)

العام	الخضراوات	الفواكه	علف المواشي	المجموع القياس بالدونم
1960	854	206	750	1810
1961	1908	412	890	3210
1962	2562	618	1205	4385
1963	3416	824	1650	5890
1964	4270	930	1850	7050
1965	5120	1004	2020	8144
1966	6920	1167	2120	10207
1967	6930	1198	2450	10578

يتضح مما تقدم مدى التقدم الحاصل في تصاعد الإنتاج الزراعي في قطر وازدياد مساحة الأراضي المزروعة ، ويعود ذلك الأمر إلى الانعكاس الكبير الذي أحدثته الصناعة النفطية على كافة المجالات الاقتصادية ومنها الزراعة التي استفادت كثيراً من تلك التطورات، من خلال توفير الوقود اللازم لإدامة القطاع الزراعي أو من خلال الأموال التي توفرت لجلب المحاصيل الزراعية الجديدة إلى البلاد ، فضلاً عن الإفادة من تلك الأموال في توفير العوامل المساعدة لنجاح الزراعة من أسمدة ومعدات زراعية استطاعت الحكومة جلبها إلى البلاد نتيجة الوفرة المالية المترتبة عن تطور الصناعة النفطية.

قامت الحكومة بدور فعال في محاولة إنعاش الزراعة كجزء من هدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الطويل الأمد في الغذاء، فقدمت الإرشادات الفنية للمزارعين، ويسرت حراثة الأرض مجانا، ووزعت البذور والأسمدة وعملت على مكافحة الآفات الزراعة وحفر الآبار وزراعية المشاتل، وتوزيع شتلات الأشجار على المواطنين، استطاعت الحكومة القطرية أن تحقق تقدم ملموس في كمية الإنتاج الزراعي (السامرائي، 2014،ص97)، فمنذ بداية عام 1963، حققت الحكومة تقدما كبيرا في الإنتاج الزراعي ، فقد أدخلت نوعيات جديدة من المزروعات، وأسست مراكز بحوث وتدريب زراعية وباشرت في إصلاح الأراضي والري، وكذلك أسست المزارع التجريبية التي بوشر بها عام1963، وطورت (200) دونم من المزارع التجريبية شمال مدينة الدوحة ، وقامت بإجراء تجارب زراعة القمح والشعير والفواكة المتنوعة ، أدت هذه الجهود إلى زيادة الإنتاج الزراعي حتى أصبح يسد الحاجة المحلية من الخضروات ، وتم تصدير قسم من الفائض عام 1967، وفيما يلي جدول يوضح لنا كمية الإنتاج الزراعي خلال المدة 1960 – 1967 (احمد،2025،ص77).

جدول رقم (3)

كمية الإنتاج الزراعي بالطن في قطر(1960-1967)

العام	الخضراوات	العلف
1960	1708	3420
1961	4292	5817
1962	6385	8435
1963	9393	12375
1964	12810	14800
1965	15360	18180
1966	16110	18880
1967	16344	19870

يبدو من الجدول أعلاه الزيادة المنتظمة في كمية الإنتاج الزراعي وخاصة على مستوى الخضروات والعلف الحيواني ، مما يدل على نجاح البرنامج الحكومي المتخذ من قبلها وتقديمها التسهيلات مجاناً من اجل تطوير الزراعة خلال الأعوام المذكورة أنفا، وكانت الحكومة القطرية جادة في سعيها لتطوير الجانب الزراعي بعد تصاعد الإنتاج النفطي .

أما بالنسبة للأيدي العاملة في الزراعة، فقد عانت منذ البداية من قلة الأيدي العاملة، نتيجة قلة عدد السكان في قطر بالرغم من التشجيع الحكومي لهذا القطاع، والعمالة القطرية التي فضلت العمل بالقطاع الصناعي خاصة الشركات النفطية ، الأمر الذي دفع أصحاب المزارع على الاعتماد على العمالة الخارجية لسد النقص الكبير من الأيدي العاملة، ويمكن ملاحظة ذلك في الجدول الأتي الذي يوضح أعداد العاملين في الزراعة خلال المدة 1960 – 1967 (علي، 1981،ص183) .

جدول رقم (4)

عدد العاملين في الزراعة القطرية خلال المدة 1960 – 1967

العام	عدد العمال
1960	606
1961	869
1962	1060
1963	1211
1964	1392
1965	1506

1966	1594
1967	1635

ويتضح من الجدول أعلاه ، ارتفاع عدد العاملين في القطاع الزراعي ، وذلك لقيام الحكومة القطرية بتقديم الأموال والتسهيلات والخبرات والإرشادات ، والبذور والمبيدات الحشرية مجاناً.

والى جانب القطاع الزراعي اهتمت الحكومة القطرية بتنمية الثروة الحيوانية ، لاسيما وان أهالي قطر مارسوا تلك الحرفة قبل اكتشاف النفط ، إذ شكلت تلك الحرفة مصدرا مهما للقائمين عليها، فقد كان البدو يحصلون على الجزء الأكبر من دخلهم عن طريق تربية الحيوانات وبيعها، فضلا عن الاستفادة من ألبانها ولحومها وجلودها وصوفها، وكذلك استخدامها في وسائل النقل، وعدت المناطق الشمالية من أهم المراعي، والتي تتمثل في أراضي منخفضة صالحة لنمو الأعشاب، أما مناطق الرعي فهي المناطق الجنوبية من قطر(السامرائي، 2014،ص99) وبعد تطور الصناعة النفطية فقد تدهورت هذه الحرفة ، بسبب استقرار كثير من البدو في مناطق عملهم، وذلك بعد حصولهم على عقود عمل في الشركات والقطاع الحكومي، وبدأت الحكومة بسياسة هدفت من ورائها تنمية الثروة الحيوانية من خلال تقديم المساعدات، والاستشارات للعاملين فيها ، أو الذين يرغبون الدخول في هذا القطاع المهم من وجهة نظر الحكومة ، وشجعت المواطنين على إقامة المزارع الخاصة لتربية الحيوانات ذات الفائدة الاقتصادية، فأنشأت قسم الإنتاج الحيواني وتربية الدواجن، لان الثروة الحيوانية لم تكن تسد الحاجة المحلية وأعدت مزارع خاصة وتابعة للأسرة الحاكمة واستوردت لها أنواع عديدة من الدواجن من الخارج (فهد،2001،ص69).

وبعد تطور الصناعة النفطية فقد تدهورت هذه الحرفة ، بسبب استقرار كثير من البدو في مناطق عملهم، وذلك بعد حصولهم على عقود عمل في الشركات والقطاع الحكومي، وبدأت الحكومة بسياسة هدفت من ورائها تنمية الثروة الحيوانية من خلال تقديم المساعدات، والاستشارات للعاملين فيها ، أو الذين يرغبون الدخول في هذا القطاع المهم من وجهة نظر الحكومة ، وشجعت المواطنين على إقامة المزارع الخاصة لتربية الحيوانات ذات الفائدة الاقتصادية، فأنشأت قسم الإنتاج الحيواني وتربية الدواجن، لان الثروة الحيوانية لم تكن تسد الحاجة المحلية وأعدت مزارع خاصة وتابعة للأسرة الحاكمة واستوردت لها أنواع عديدة من الدواجن من الخارج.

المحور الثاني: اثر الصناعة النفطية على الأوضاع الاجتماعية

إن زيادة الموارد المالية لإمارة قطر بسبب تطور الصناعة النفطية لاسيما خلال المدة 1953-1967، ساعد كثيراً في تحسين قطاعات أخرى، كانت بحاجة إلى تلك الأموال لغرض الفائدة منها وتحسين واقعها ويأتي في مقدمتها قطاع التعليم الذي له اثر بشكل ايجابي، والذي كانت له انعكاسات على تطور الصناعة النفطية والتي يمكن إيضاحها بالاتي:

أ. التعليم

اتجه سكان قطر بشكل كبير للتعليم بعد قدوم شركة نفط قطر المحدودة للبلاد وحاجتها للعمال المتعلمين وإعطائهم أجورا أعلى من غير المتعلمين، وقد ساعد ارتفاع العائدات المالية حكومة قطر على المساهمة بصورة مباشرة في تطوير التعليم، أذ خصصت أموال من ميزانية الإمارة لدعم الجانب التعليمي وعملت على تطوير الحركة التعليمية شيئاً فشيئاً، وقامت ببناء عدداً من المدارس في القرى والأرياف، بعد اقتصارها على المدن الكبرى (السامرائي، 2014،ص100)، تعد الحالة الاجتماعية للمجتمع القطري حتى منتصف القرن العشرين في عزلة عن العالم العربي وكانت البداوة هي الغالبة عليه بسبب طبيعة البلاد الصحراوية وتخلفها الاقتصادي وانتشار الأمية على نطاق واسع بين السكان، فالتركيب القبلي ظل مهيمن في عاداته وتقاليده على المجتمع القطري على الرغم من اقتباس أسباب الحضارة والترف والاختلاط مع الوافدين، غير إن هذا التمسك بالتقاليد التي حافظت على بقاء المجتمع الخليجي عامة والقطري خاصة متماسكا محافظا على ارثه (العبد الله، 2016،ص561).

فمن جانب التعليم لم يكن في قطر أي مدرسة نظامية بل كان التعليم يسير على نظام (الكتاتيب) للمزيد ينظر(القبطي،29،2022) المعروف الذي يقوم به شيخ الكتاب ويدعى(مطوع) كما كان هناك نوع أخر من التعليم يقوم في

المساجد والبيوت الخاصة من الناس وكلها كانت مقتصرة على تعليم القرآن الكريم ، وكان ينتهي "الختمة" الذي يحتفل فيها الطلاب بمناسبة ختم القران الكريم ويعقد احتفال بتخريج الطلبة (القطبي، 2022،ص29) ، وبعد اكتشاف النفط في قطر ووفرة العائدات المالية ، الأمر الذي ألقى بظلالهِ على جانب التعليم إذ أتاحت حكومة قطر فرصة التعليم لجميع طبقات المجتمع القطري من خلال التعليم النظامي بعد إقدامها على إنشاء أول مدرسة نظامية حكومية في عام 1953، ضمت في بادئ الأمر (240) طالبا وتكون كادرها من(6) معلمين (لازار، 2013،ص2).

شهد التعليم في قطر نقلة نوعية عام 1956 عندما تشكل مجلس لتخطيط سياسات التعليم، ومن ثم تشكلت دائرة المعارف في العام ذاته، تولاها الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني، لتأخذ على عاتقها مهمة تطوير التعليم وفق الأسس الحديثة [1]، إذ تم استقطاب خبيرين مصريين في مجال التعليم، لدراسة الواقع التعليمي في البلاد، وأسفرت جهودهما في وضع توصيات حول النهوض في الواقع العلمي فكانت أولها هو إنشاء مسكن للطلاب القادمين من القرى البعيدة الذين يقصدون التعليم في مدارس الدوحة – التي تتسع لأكثر من (125) طالب، كذلك دفع الرواتب الشـــهرية للطلبة والمساعدات الأخرى التي تقدم إليهم من ملابس وعلاج مجاني وكتب وأقسام داخلية والوجـــــبات الغذائية والنقل ، كما أخذت الحكومة على عاتقها إرسال البعثات إلى الخارج (التميمي،2013،ص152)، ونتيجة لتصاعد الواردات المالية لقطر من تصدير النفط قامـــــت الحكومة القطرية بوضع ميزانية خاصة للتعليم وصلت بين 1960-1961 إلى (28,500,000) مليون ريال أي ما يقـــارب 16% من ميزانية الحكومة العـــامة ، ومع تزايد عدد الطـــلاب فـــقد قامـــت حكومة قطر بوضـــع برنامجها في زيادة عدد الـــمدارس لتحل محل الأبنية المـــستأجرة ولتستوعب أعداد الطلاب بحيث لا يبقى طالب أو طالبة في سن التعليم إلا وله مكانة في المـــدرسة الابتدائية والمتوسطة والإعدادية (العبد الله،2016،ص557).

وأخذت مراحل التعليم تنتظم وتتوسع فوضعت منهج دراسي حددت بموجبه المراحل التعليمية، المرحلة الابتدائية ومدتها (4) أعوام ، والمرحلة المتوسطة ومدتها (4) أعوام ،المرحلة الإعدادية ومدتها (4) أعوام، ويقبل الأطفال في المرحلة الابتدائية في سن السادسة، وبعد حصول الطلاب على شهادة الابتـــدائية ينتقلون إلى المرحلة الأخرى، ومن أجل الإقدام على النهوض في الواقع التعليمي، فقد ساهم أولياء أمور الطلبة بشكل كبير جداً في هذا الجانب، وساهموا بتشجيع أولادهم للذهاب إلى المدارس، من اجل التعلم وخدمة بلدهم والنهوض بواقعه الاجتماعي والثقافي وتحسين مستوى المعيشة (حمد ال ثاني،1981،ص56) ، وبسبب ذلك شهد التعليم في قطر زيادة في إعداد الطلبة والمدارس خاصةً في المرحلة الابتدائية، وقد نجم عن تزايد أعداد الطلبة صعوبة إيجاد العدد الكافي من المعلمين المؤهلين والأبنية المدرسية الملائمة والكافية، لذلك عملت الحكومة القطرية إلى جلب عدد من المدرسين من الدول العربية (سوريا - مصر - لبنان - فلسطين) [2]، والجدول أدناه يوضح أعداد المدرسين القادمين إلى قط (الخفاجي، 2017،ص82).

جدول رقم (5)

أعداد المدرسين من البلدان العربية في البحرين للأعوام مختلفة.

ت	العام الدراسي	عدد المدرسين العرب
1	1954-1953	10
2	1956-1955	47
3	1961-1960	494
4	1967-1966	783

ويتضح من الجدول أعلاه، الزيادة المطردة في عدد المدرسين العرب المستخدمين في قطر، وهذه الزيادة أساسها ازدياد عدد

[1]عبد المالك خلف التميمي ، المصدر السابق ، ص152.
[2]حسين نعمة محمد الخفاجي ، تطورات التعليم في البحرين(1961-1981)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للعلوم الإنسانية ، جامعة بابل ،2017، ص 86.

المدارس والطلبة الداخلين إليها بشكل وكونها تفتقر إلى المدرسيّن المحليين ، اقتضى بموجبه الاستمرار بالاعتماد على المدرسين العرب في المدارس القطرية ، ويدل ذلك على توفر الإمكانيات المالية التي سمحت إلى قطر باستقطاب أولئك المدرسين لعمل في مدارسها.

وعلى الرغم من اعتماد قطر على استقطاب عدد من المدرسين العرب للعمل في مدارسها لكن ذلك الأمر لايعني عدم الاهتمام بإعداد كوادر تعليمية قطرية ، إذ بادرت الحكومة إلى الانضمام إلى منظمة اليونسكو منذ عام 1962، للإفادة من الدعم والخبرات العالمية في هذا المجال لتحسين واقعها التعليمي ، كما أنها قدمت على خطوة أخرى وهي افتتاح معهد المعلمين عام 1962 (حمود،1987،ص68)، والذي كان مدة الدراسة فيه ثلاث أعوام بعد الإعدادية يتلقون فيه العلوم النفسية والتربوية إلى جانب مواد الدراسة فيه، وفي العام الأخير يتلقون التدريب تحت إشراف أساتذة متخصصين في العلوم التربوية الحديثة، فضلا عن ذلك ارتبطت وزارة المعارف بمكتب التربية في جنيف منذ عام 1964، وافتتح عام 1964-1965 معهد الإداري، ومهمته أعداد طلابه من أبناء بلاده نظرياً وعملياً، للاضطلاع بأعباء الوظائف الإدارية والحكومية ومدة الدراسة فيها عامين يمنح المتخرج منه دبلوماً خاصاً تهيؤ للقبول في الوظائف الإدارية الحكومية (الخنزاب،2023،ص11)، إلى جانب ذلك تم استحداث قسم للبعثات والعلاقات الثقافية في دائرة المعارف، لتنظيم بعثات الطلاب القطريين من كلا الجنسين الذين أتموا دراستهم الإعدادية إلى خارج قطر لإتمام تعليمهم الجامعي، إذ بدأت عام 1967 بابتعاث الطالبات والتي كانت معظمهن يدرسن بالانتساب إلى جامعة بيروت في لبنان، وقد بلغت فيه نسبة الطالبات المسجلات في الجامعات في الخارج 80% (حمد ال ثاني، 1981، ص57) ، وأدت السياسة المتخذة من قبل الحكومة القطرية إلى زيادة عدد الطلاب بمراحل التعليم الثلاث للبنين والبنات بالإضافة إلى زيادة عدد المدارس والمعلمين، وكان سببه دخول الشركات النفطية للاستثمار في قطر والجدول أدناه يوضح زيادة عدد الطلاب والمعلمين والمدارس (المنظمة العربي، 1980،ص174).

جدول رقم (6)

عدد الطلاب والمدارس والمعلمين بين عامي (1953-1967).

العام الدراسي	عدد الطلاب	عدد المعلمين والمدرسين	عدد المدارس
1953	320	10	2
1954-1953	457	16	2
1955-1954	560	26	4
1956-1955	1050	46	16
1957-1956	1510	80	17
1958-1957	2330	119	24
1959-1958	2987	189	30
1960-1959	4667	377	38
1961-1960	5965	494	60
1962-1961	7068	521	67
1963-1962	8068	585	75

1964-1963	9526	614	77
1965-1964	10853	668	78
1966-1965	12717	736	80
1967-1966	13706	783	80

ويتضح من الجدول أعلاه أن هنالك زيادة مستمرة في إعداد الطلبة للمدة 1953-1967 فضلا عن زيادة أعداد المعلمين والمدرسين وأيضاً أعداد المدارس وكل تلك الزيادات كانت بفضل ارتفاع العوائد المالية لقطر نتيجة تطور الصناعة النفطية فيها، وكذلك الزيادة الحاصلة في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والجدول أدناه يبين نسبة نفقات حكومة قطر على التعليم حتى عام 1967 (الجمعة،2006،ص216) .

جدول رقم (7)

نسبة المصروفات الحكومية للتعليم في قطر (1956-1967).

ت	العام	الميزانية مليون ريال	العام	الميزانية مليون ريال
1	1956	5,359,000	1962	26,354,490
2	1957	6,436,000	1963	26,059,082
3	1958	13,420,000	1964	27,498,403
4	1959	16,901,000	1965	35,096,253
5	1960	25,881,429	1966	33,986,426
6	1961	27,790,600	1967	31,393,802

ويتضح مما تقدم مدى الزيادة الحاصلة في الأموال المخصصة لقطاع التعليم في قطر، وذلك نتيجة تطور الصناعة النفطية وعائداتها المالية التي ساعدت الحكومة القطرية بتطور الجانب التعليمي، إذ تبين مدى الإنفاق الحكومة وضخامة الأموال المخصصة لذلك إذ ارتفعت تلك الأموال خلال اقل من عشر أعوام إلى أكثر من ستة أضعاف وهذا مايؤكد توظيف الحكومة القطرية للأموال المتأتية من النفط بشكل صحح في دعم وبناء مؤسساتها التعليمية من اجل رفد القطاعات الصناعية التي أخذت تنمو في البلاد بشكل متسارع ، إذ خصصت مبلغ(5,359,000)مليون روبية في عام 1956، توسعت إلى (31,393,802) مليون ريال في عام 1967 .

إما بخصوص تعليم المرأة يبدو إن فكرة إنشاء مدارس لتعليم البنات لقيت معارضة شديدة في قطر ولم تقبلها معظم الأسر في بادئ الأمر ، مما جعل محمد بن عبد العزيز المانع (للمزيد ينظر صقر،2004) المؤسس للمدرسة الأثرية، إلى إصدار فتوى دينية مؤيداً لفكرة تعليم البنات مؤكدا أن تعليم البنات لا يتناقض مع تعاليم القران الكريم، رغم ذلك فقد عمدت الحكومة القطرية على أن تدرج التعليم بشكل غير الرسمي في بادئ الأمر، بتعليمهن القراءة فقط دون الكتابة، لأسباب رجحها البعض لكي لا تستطيع البنات من كتابة الرسائل وتبادلها مع الشباب كونهم في سن المراهقة، وبسبب تلك المعارضة كان تطور التعليم للبنات خلال مدة الخمسينات بطيءً مقارنة للبنين، لكن بجهود السيدة آمنه محمود الجيدة (العماري،2004) التي بدورها شجعت الأهل على إرسال

بنـاتهن إلـى المـدارس بعـد إن تغيـرت اتجاهـات كـل مـن الحكومـة القطريـة والمجتمـع القطـري نحـو تعلـيم البنـات (الجمعة،2006،ص217) .

تم افتتاح مدرسة نظامية عرفت باسم مدرسة بنات الدوحة في عام 1955 ، وعملت الحـكومة على توسـيعها وتطويرها خلال العام الدراسي 1956-1957 ، ويعد هذا بداية التعليم الحديث للبنات، وبدأت المدرسة بصفين يدرسن فيها خمسون طالبة، ويقوم التدريس بها من قبل مدرسـتين وفي عام 1958 ، افتتحت إدارة المعارف في قطر مدرستين للبنات ضمت (562) طالبة، وفي 1962 بلغ عدد الطالبات (2715) طالبة وعدد المدارس (24) مدرسة و(175) معلمة ، وفي عام 1963 تطورت المدرسة ونمت إذ افتتحت ثلاثة فصول للمراحل الإعدادية في المدرسة الابتدائية للبنات نفسها، وفي عام 1964 افتتحت أول مدرسـة إعدادية ثانوية مشتركة للبنات وأضيفت مدرسات لهذه المرحلة إلى مدرسـات المرحلة الثانوية (العبدالله،2009،ص314)، ومن اجل الارتقاء بمستوى التعليم البنات افتتحت دار المعلمات في عام 1967، فكانت بداية الانطلاق للمرأة القطرية نحو التعليم العالي، وأوفدت الدولة أحدى الفتيات للتعليم الجامعي في الخـارج، وكان من أهداف الدار توفير معلمات قطريات للمشـاركة في العـملية التربوية[3] ، والجدول أدناه يوضح زيادة عدد الطالبات والمعلمات والمدارس للأعوام 1955-1964 (العنود،2017،ص38) .

جدول رقم (8)

عدد الطالبات والمدارسات والمعلمات بين عامي (1955-1964).

ت	العام الدراسي	عدد الطلاب	عدد المعلمات	عدد المدارسات
1	1955	50	1	1
2	1956	122	4	1
3	1957	421	14	2
4	1958	562	26	5
5	1959	1467	91	11
6	1960	1986	135	20
7	1961	2344	144	21
8	1962	2715	175	24
9	1963	3383	206	27
10	1964	3874	216	28

ويتضح من الجدول أعلاه تصاعد أعداد المتعلمات في قطر ، إذ مثلت مرحلة تحول رئيسة من بيئة اجتماعية تقليدية تحفظت لمدة طويلة على تعليم الفتيات ، إلى مرحلة الاعتراف الرسمي بحق المرأة القطرية في التعليم ، وعلى الرغم من تلك التحديات التي أثرت نسبياً على معدلات التحاق البنات بالتعليم ، إلا إن هناك عدت عوامل في تلك المدة ساعدت على تطوير تعلم البنات،

(3) العنـود احمـد ال ثـاني ، الثوابـت والتحـولات فـي مسـارات تطـور المـرأة القطريـة ، مركـز الجزيـرة للدراسـات ، الدوحة،2017،ص38.

ومن أبرزها التغيرات الاقتصادية والاجتماعية نتيجة تطور الصناعة النفطية في قطر، وازدياد وعي الدولة بأهمية الاستثمار تعليم البنات، فضلا عن ذلك سياسة الحكومة التي وفرت الدعم المالي والإداري لتأسيس المدارس الخاصة بالبنات.

إما بصدد التعليم الصناعي في قطر قامت الحكومة القطرية بتطويره إلى جانب التعليم الحكومي، إذ ساهمت شركتي نفط قطر المحدودة وشركة شل قطر باستقبال أهل قطر وأداخلهم بدورات محو الأمية وكان فيها التدريس طوعياً من قبل أعضاء الأندية والجمعيات، وكان الهدف من ذلك هو تعليم القطريين وخاصة كبار السن والذين اخذ بعضهم يعمل في الشركات الأجنبية التي أخذت تعمل في قطر والتي كانت تشترط على العاملين فيها معرفة اللغة العربية واللغة الانكليزية والحساب ، وقد سمح لهم بعد أتمام تعليمهم أن يكملوا دراستهم للحصول على باقي الشهادات الإعدادية والجامعية وغيرها (الجمعة،2006، ص211) .

لم يقتصر التعليم في قطر على التعليم العام بل تضمن أيضاً تعليماً فنياً كما هو الحال في بقية دول وإمارات الخليج العربي وتعد المدرسة الصناعية الخاصة بالشركات النفطية العالمة في قطر باكورة التعليم الفني في البلاد، إذ قدمت الشركات بالتعاون مع الحكومة القطرية ورش تدريبية ووسائل وتقديم وجبات طعام وإغراءات مالية للحاضرين بتلك الورش، وعلى هذا الأساس قامت الحكومة بافتتاح مدرسة صـــناعية في الدوحة عام 1957 وكان عدد طلابها 13 طالبا في قسم النجـــــارة والبرادة وكان يدرس في تلك المدرسة عدد من الخبراء الأجانب العاملين في شركات النفط بإلقاء الدروس والمحاضرات العلمية على طلبة المدرسة ، ينقل الطالب بعد نجاحه إلى مدرسة الصناعة الثانوية ومدة الدراسة ثلاث سنوات ، إما الكبار فقد نالوا نصيبهم من التعليم فقد انشيء عام 1958 قسم خاص لتعليم الطلاب الذين تجاوزت أعمارهم السن القانوني للدراسة في المدارس، حيث فتحت صفوف مسائية لتدريسهم ، وفي عام 1961 أصبح عدد الطلاب (75) طالباً يقوم بتدريبهم وتدريسهم(22) مدربا ومدرسا وتضم المدرسة (3) صفوف تشمل أقسام النجارة والسيارات والكهرباء والديزل والحدادة واللحام وبالنظر لحداثة عهد البلاد بالتعليم، فقد اضطرت (المدرسة الصناعية) لقبول طلاب لم ينهوا دراستهم الابتدائية ولكنها عدلت ذلك مع دخول عام1961-1962 ، إذ اقتصر قبول على حملة الشهادة الابتدائية، ومع مرور الوقت ازداد عدد الطلبة في هذه المدرسة حتى بلغ عددهم (143) طالبا ويدرسهم(34) مدرسا (العلاف، 1997، ص17)، وتركزت أهداف المدرسة الصناعة في ثلاثة أمور ومنها ، تنمية الاهتمام بالإعمال الصناعية واليدوية بين الشباب، وتخرج فنيين للاحتياجات المحلية ، وتنظيم دراسات تدريبية للعمال (العلاف،1997، ص17).

ويتضح مما تقدم إن شركات النفطية كان لها دور كبير في تطور التعليم في قطر من خلال مدارسها أو ورشها التدريبية، وما قدمته من إغراءات مالية للطلبة وتشجيعهم بالدخول في المدارس التابعة لها.

ب. الصحة:-

امتازت الأوضاع الصحية في قطر قبل منتصف القرن العشرين بكونها كانت سيئة نتيجة بسبب انتشار الإمراض المختلفة وعدم وجود المؤسسات الصحية الحديثة (الجمعة،2006، ص209) ، لكن تغير الواقع الصحي بسرعة بعد تطور الصناعة النفطية ، وتصاعد وارداتها المالية إذ أصبحت تشكل مورداً مادياً كبيراً استخدم في توفير الخدمات الصحية وبناء المستشفيات (الفياض،2022،ص78)، علاوةً على ذلك أدت شركة نفط قطر المحدودة دوراً محورياً في تطوير القطاع الصحي في الإمارة، فمع بدء عملياتها في أواخر الثلاثينيات، أدركت الشركة أهمية توفير الرعاية الصحية لعمالها، وأسست أول مستشفى أطلق علية الرميلة في منطقة دخان عام 1946، متكون من عشرين سريراً ،وقدم هذا المستشفى خدمات طبية متطورة، وساهم في تطوير الكوادر الطبية القطرية بالتعاون مع الإرسالية الأمريكية في الخليج العربي، واستثمرت الحكومة القطرية بعد ذلك جزءً كبيراً من عائداتها النفطية في تطوير المستشفى لبناء نظام صحي متطور ومتكامل، وذلك بهدف مواكبة التقدم والنمو الذي تشهده الدولة (وزارة الصحة، 1977،ص33).

ومن اجل تطوير الخدمات الصحية في البلاد، قامت بتأسيس دائرة الخدمات الصحة العامة في قطر عام 1954، لتشرف على الشؤون الصحة والوقاية والنظافة العامة وأمور التطعيم ضد الأمراض السارية، وتوسعت الخدمات الصحية عبر إنشاء العديد من المستشفيات المزودة بأفضل الأجهزة الطبية الحديثة ، إذ تم تطوير مستشفى الرملية العام الذي اخذ يتسع إلى (200) سرير وتخصيص أكثر من (15) طبيب يعمل به ، وجاء تصميمه مضاهياً للمستشفيات الأوربية بردهاته وتأثيثه بأفخر الأثاث، وتقديم الطعام للمرضى مجاناً (مجلة العروبة،1977،ص5)، كذلك قامت شركة نفط قطر المحدودة بتـــأسيس بعض المستشفيات وتوفير الخدمات الطبية للعاملين لديها، فقد قامت ببناء مستشفى في مدينة امسعيد الصناعية والذي يتسع (40) سريراً، وهو مزود بكافة الأجهزة الطبية الحديثة مع جلب أطباء من الدولة الأوربية والعربية للعمل فيه، فضلاً عن ذلك قامة

شركة نفط قطر المحدودة بافتتاح مستشفى الأمراض الصـــدرية عام 1957، وكان مخصـــصاً لمعالجة الإمراض المستعصية والصدرية، ويسع إلى (204) سريراً وله عـــيادة خارجية (الحسني 1987،ص253) .

وإكمالا لبرنامجه الصحي قامت دائرة الخدمات الصحية العامة وبمساعدة شركة نفط قطر المحدودة ، بتأسيس مستشفى عدد(2) في عام 1959، فكان الأول مستشفى النساء خاصة للولادة، وتم تجهيزه بأحدث الأجهزة والمعدات لتقديم أفضل الخدمات والرعاية الصحية، وأما المستشفى الثاني فكان مخصص لأمراض السل والإمراض المستعصية والإمراض السارية، وفقد تم افتتاح المستشفى في العام نفسه ، فضلا عن تخصيص مستشفى متنقل(سيارة) طويلة تحتوي على معدات كاملة للأســـنان وغرفة لإجراء العمليات الجراحية وغرفة للأشعة والتحاليل وكلها مكيفه، وهذه الســـيارة بلغت تكاليفها (40,000) ألف جنية إسترليني، استوردت خصيصاً لحاكم البـــــلاد لكنها استخدمت للقرى البعيد التي لا يوجد فيها مستشفى، كما قامت شركة نفط قطر المحدودة بتزويد السيارة بمادة الوقود مجاناً (zahlan,1979,p98).

ولم تقتصر العناية الصحية على المستشفيات الـــــعامة بل امتد الاهتمام بالصحة المدرسية التي أشرفت عليها إدارة الصحة المدرسية وعمل فيها عدد من الأطباء الاختصاصيين والممرضات والممرضين ، إذ قامت شركة نفط قطر المحدودة بتزويد الصحة المدرسية بالمستلزمات الطبية مثل الأدوية والمختبرات الطبية والصيدليات الخاصة في الشركة، وقامت الأخيرة بمساعدة إدارة الصحة المدرسية في الواجبات الوقائية إضافة إلى الناحية العـــلاجية ، وهناك قسم خاص بالفحوصات المختبرية اللازمـــة للمرضى من الأطباء والموظفين الذين تتطلب حالتهم المـــــرضية العلاج خـــــارج البلاد (الدليمي،2017،ص177)، وضمن اهتمامها بالجانب الصحي فقد قامت الحكومة القطرية بالتعاون مع شركة نفط قطر المحدودة، بإرسال البعثات الدراسية للخارج ضمن تخصص الطبي فقد أرسلت (10) طلاب عام 1960 إلى بريطانيا، وكذلك شهدت البلاد تطور كبير في الخدمات الصحية خاصةً بعد زيادة العائدات المالية، فقد بلغ مجموع الأطباء في سائر البلاد (50) طبيب و(165)ممرض ومرضه، كما بلغ مجموع الأسرة بالمستشفيات أكثر من (300) سرير (العبدالله ،2019،ص390) .

ويبدو مما سبق مدى الاهتمام بالجانب الصحي من قبل الحكومة القطرية وبمساعدة كبيرة من شركة نفط قطر المحدودة التي ساهمت بشكل كبير في دعم ذلك الجانب سواء بالأموال او جلب الخبراء الأجانب من الأطباء وكذلك العمل على إنشاء المستشفيات ، ويتضح من ذلك إن الشركة اهتمت بذلك الأمر لحاجتها إلى ذلك لكونها لديها كوادر عاملة في قطر، وبالتالي فإنها بحاجة إلى وجود المستشفيات والمؤسسات الصحية الحديثة لغرض القضاء على الإمراض والأوبئة وأيضاً معالجة كوادرها في حالات الإصابة بالإمراض ، وهذا كان له انعكاسه كبيرة على الواقع الصحي في قطر ، ويعد البدايات الأولى لإنشاء المؤسسات الصحية التي أخذت تتطور نتيجة العوائد المالية التي أخذت تتصاعد في البلاد نتيجة تصدير النفط.

جـ.العمالة :-

بعد تدهور الحرف الاقتصادية مثل صيد السمك والغوص على اللؤلؤ وغيرها من الحرف المحلية، أصبحت شركة نفط قطر المحدودة صاحبة الدور الأساسي في المجال الاقتصادي كما أنها المؤسسة التي تعيل أكبر عدد من العمال القطريين بعد توجههم نحو العمل فيها (الحسيني 1987،ص253)، وقد اتضحت آثارها جلية في مهمة جذب وتدفق الأيدي العاملة إلى العمل في الصناعة النفطية سواء كانت من المناطق القريبة من آبار النفط أو البعيدة عنها بحثاً عن فرص عمل جديدة على الرغم من مصاعب الانتقال ومشاق السفر وبطء وسائل النقل التقليدية آنذاك وتعثرها في بعض الأحيان فضلاً عن انعدام الخبرة وصعوبة التخاطب مع مسؤولي الشركة القطرية (الريس،1997،ص68) .

إن اليد العاملة القطرية كانت تفضل العمل في صناعة النفط، لما يوفر لها من دخل منتظم ومرتفع على الرغم من قلته بالنسبة للأجور التي كانت تتقاضاها في النشاطات الاقتصادية الأخرى، وأن الشركات النفطية وجدت نفسها تعمل في سوق عمل تتوافر به اليد العاملة الرخيصة التي استخدمت في الإنشاءات والتحميل والتفريغ والحراسة، لكن شركة نفط قطر المحدودة كانت تفضل اليد العاملة الأجنبية لخشيتها من سيطرة اليد العاملة الوطنية، مما زاد من روح العداء لدى العمال القطريين للشركة لاسيما الفنيين منهم الذين لا يتقاضون أجور تتناسب مع ما يقومون به من أعمال تماثل أعمال اليد العاملة الأجنبية الفنية التي حصلت على أجور مرتفعة قياساً بأجور العمال المحليين، وعلى الرغم من قلة الأجور التي تدفعها الشركة للعمال القطريين، فهم يفضلون العمل بالصناعات النفطية بدلاً من العمل في الحرف الأخرى (باعشن،1997،ص68) .

إنَّ الذي ساعد على امتصاص كل الأعداد القادمة للعمل حاجة الصناعة النفطية لتلك الأعداد فطبيعتها معقدة وتشمل عدة حلقات تتضمن المسح والتنقيب والاستخراج ومد الأنابيب والنقل والتكرير والتسويق فضلاً عن الأعمال المساندة والمتعددة كالوظائف

الحكومية التي بدأت كوادرها تنمو بالتدرج ممّا أوجد فرص عمل لآلاف العمال في الصناعة النفطية التي أنقذتهم من سيطرة التجار وأصحاب سفن الغوص على اللؤلؤ، ونتيجة لذلك زادت بناء الدور السكنية بالقرب من حقول النفط لكي يكونوا قريبين من عملهم (العامري، 2008،ص43)' ونظراً لندرة الأيدي العاملة الفنية والمدربة محلياً فقد واجهت الصناعية النفطية في بدايتها صعوبات كبرى وخاصة في مجال التنقيب والتطوير والمواصلات والإعمال المساندة الأخرى، لذلك استقدم بعض السائقين والكتبة من خارج قطر لاسيما من الهند وايران والبحرين وغيرها من الدول (F.O. 371/109899,1954,p86).

وشهدت نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات من القرن العشرين عدة إضرابات عمالية، بسبب قلة الأجور اليومية مقارنة بالعمالة الأجنبية ومطالبتهم بزيادتهم أجورهم أسوة بإعمال النفط في البحرين والسعودية، فضلا عن ذلك شهدت تلك المدة انخفاض عدد العمال القطريين وزيادة عدد العمالة الأسيوية ومن شبه القارة الهندية وغيرهم، إذ ارتفع عدد العمال الأسيويين من (٣٢٢) في نهاية الأربعينات ليصل إلى (٨٥٠) في عام ١٩٥٣، ويعود سبب انخفاض الأيدي العاملة المحلية إلى كونها عمالة غير مدربة (حافظ احمد،1986،ص92) ، تركزت أعمال الشركة في بادئ الأمر على شق الطرق، والمباني التي كانت في طور الإنشاء، وبمجرد الانتهاء من هذه الأعمال تم التخلص منهم، ومع بداية العمل ألاستخراجي كانت الحاجة إلى الأيدي العاملة الفنية الوسطى، والتي تركزت في العمالة الأسيوية وبعض الدول الأوروبية والعربية، كما يلاحظ أن العمال من شبه القارة الهندية كانوا يأتون مباشرة ، من حيث أعدادهم بعد العمال القطريين، وربما كان ذلك راجعاً إلى أنهم ينتسبون إلى دول الكومنولث (Commonwealth)(للمزيد ينظر الكندي والمعموري،2023،ص2) ، كما أن العمال الأسيويين من أكثر العمال التزاماً وطاعة لتعليمات الشركة (شهداد،2012،ص612) .

لم تكن ظروف العمل الصعبة المحرك الوحيد لاحتجاج العمال القطريين على أوضاعهم، لكن إصرار الشركة على التفرقة بين القطريين والأجانب، زاد الأمر سوءً، فبالإضافة إلى الفروق الكبيرة في الرواتب لم توفر الشركة للعمال القطريين سوى أكواخ بالية وغير مهيأ للسكن ، وآيلة للسقوط يسكن الكوخ الواحد ثمانية أفراد في حين تميزت مساكن الأجانب بالأثاث اللائق، ومكتبات للقراءة، وألعاب البليارد ، وكرة القدم والتنس (سعدالدين،1983،ص69)، تميزت مدة الخمسينيات بنمو القومية العربية والتي زادت معها المعارضة لشركة النفط، وتشكلت في قطر معارضة قوية تؤمن بالفكر القومي العربي، يقودها مثقفون قطريون، انضم إليهم مجموعة من العمال الغاضبين من سوء معاملة الشركة، وبعض أفراد الأسرة الحاكمة الناقمين على سياسة التوزيع البريطانية للعوائد النفطية، وبذلك شكلوا جبهة معارضة قوية يصعب على بريطانيا مواجهتها (الغانم،2010،ص39).

أصبحت الإضرابات منذ بداية الخمسينيات ملمحا أساسيا في العلاقات بين شركة تنمية نفط قطر المحدودة وعمالها رغم أن الإضراب عن العمل كان ظاهرة جديدة على المجتمع القطري لكن عندما قامت شركة النفط بتشغيل العمال وجد العمال أنفسهم لأول مرة يبيعون قوة عملهم مقابل أجر ثابت، وأدركوا أهمية الإضراب وأثره على سير العمل في الشركة، فنظموا العديد من الإضرابات خلال بداية الخمسينات وبالأخص الأعوام (١٩٥٣- ١٩٥٥) اشتركت جميعها في نفس الأسباب المتمثلة في رفض الشركة مطالب العمال بتحسين أجورهم، وعدم التمييز بينهم وبين العمالة الأجنبية (فرجاني،1983،ص143)، اتخذت إضرابات العمال في قطر طابعًا جديدًا منذ منتصف الخمسينيات نتيجة تسرب الأفكار الشيوعية إلى قطر وانضمام عدد من العمال إلى حزب البعث العربي الاشتراكي والتيار الناصري، فأصبحت الإضرابات في قطر شبيهة بإضرابات الشيوعيين في العراق، التي كانت تتميز بتوجيه المضربين لشل الأنشطة الرئيسة مثل النقل ومحطات الطاقة، ومحاولة الاستيلاء عليها، مما دفع الحكومة البريطانية لمعاقبة المضربين عقب إضراب ١٩٥٦ بحرمانهم من أجورهم عن أيام الإضراب، ويبدو أن الشركة أدركت خطورة إضراب العمال القطريين آنذاك، فلجأت إلى انتهاج سياسة أكثر مرونة تجاههم، وبدأت في تحقيق بعض مطالبهم، خاصة مع ازدياد مخاوفها من تأثير هذه الإضرابات على عملياتها النفطية في قطر، وقد كان هذا الاتجاه دافعا للعمال لتغيير نمط اعتراضهم في السنوات اللاحقة، مؤملين أنفسهم بجدوى التفاوض مع الشركة للوصول إلى مستوى معقول من الرضا الوظيفي (النجار،2001،ص95) .

يعد إضراب عام ١٩٥٧ امتدادًا لمحاولات العمال القطريين انتزاع حقوقهم من شركة نفط قطر المحدودة، مدفوعين بالعديد من الأسباب التي تشابهت إلى حد كبير مع أسباب الإضرابات العمالية المتكررة منذ بداية الخمسينيات ورغم انتهاج عمال شركة نفط قطر المحدودة سياسة التفاوض مع الشركة لتحقيق مطالبهم، إلا أنه نتيجة تمسك الشركة بآرائها، ورفض الاستجابة لمطالب العمال، أعلن عمال شركة نفط قطر المحدودة في الدخان، وإمسعيد إضرابهم عن العمل في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٧ ، ونتيجة لذلك اضطرت الشركة والحكومة البريطانية وحاكم قطر، إلى التفاوض معهم من اجل الوصول إلى حلول

ترضي الطرفين، ولم يستجيب العمال إلى النداءات المتكررة للعودة إلى العمل ، ألا بعد تلبية لبعض مطالبهم في 27 تشرين الثاني 1957 (شهداد،2012،ص617) ، واستمرت الاحتجاجات العمالية المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية، مما ولد أزمة جديدة وهي أزمة الحكم في قطر عام 1958، عندما بدأ حاكم قطر علي بن عبد الله يفكر بالتنحي عن السلطة، وترك الحكم لابنه الشيخ احمد ، بدأ التنافس بين الأخير وأبن عمه الشيخ خليفة بن حمد، الذي كان يسعى إلى توطيد أقدامه في حكم البلاد ، ومعارضة الحاكم ومستشاره ، حول أحقية كل منهما شرعيا لتولي الحكم وانعكس هذا الصراع على جميع نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ومن مظاهر انعكاسه على الحياة السياسية ، أن القرارات أصبحت لا تتخذ إلا في ضوء الصراع وتطوراته وكان هذا الاتجاه السائد لدى الحاكم وابنه وهو ترك الأمور في مسارها الطبيعي (مفتاح،2024،ص489) وفي كانون الثاني عام 1958 ، كان قد طرح مقترح لحل وسط للنزاع يستند إلى الأمور الآتية (الشلق،2006،ص171):

1. إن يتنازل الحاكم عن السلطة لصالح ابنه الشيخ احمد .
2. إن يتم تقسيم حصة الحاكم من الأموال بين الشيخ احمد والشيخ خليفة وبنسبة اثنان على واحد .
3. إن تستمر مخصصات بقية الأسرة على ما كانت عليه .
4. إن يتولى الشيخ خليفة مقاليد الحكم في البلاد بعد الشيخ احمد .

ولكن الشيخ خليفة لم يوافق على هذا المقترح ، لأنه يستند على وثيقة تدل على أحقيته في الحكم كما ذكرنا سابقاً (الساعدي ،2001،ص76) ، وازداد الأمر سوءً بعد الزيارة التي قام بها الشيخ احمد إلى مصر في 17 تموز 1960 ، وإعلان راديو القاهرة عن الزيارة بوصفه ولياً للعهد ، الأمر الذي أثار حفيظة الشيخ خليفة لدرجة انه طالب بالاعتراف به رسميا وليا للعهد ، ولكن الشيخ علي بن عبد الله رفض الأمر، واصدر مرسوما بأن يتولى الشيخ احمد شؤون الحكم بدلاً من والده أثناء غيابه (F.O. 371/140064,1958)، وفي بداية تشرين الأول 1960 ، أصبح تنازل حاكم قطر علي بن عبدالله عن السلطة ضرورة تتطلبها الأوضاع الأمنية غير المستقرة ، إذ بدأ قادة وزعماء شيوخ آل ثاني ، يدركون إن عدم الاستقرار ليس لصالحهم، لاسيما في ضوء تعاظم قوة تنظيم القوى العاملة من شركات النفط وكذلك نشاط الطلبة، وشهد العام ذاته العديد من الإضرابات العمالية، والتي أقلقت المسؤولين في شركة نفط قطر المحدودة ، فكانت على درجة عالية من التنظيم،الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية إلى التدخل لإقامة حكومة مستقرة ، وإجراء إصلاح مالي ، وعدم ترك مسألة ولاية العهد معلقة بدون حل ، فأجتمع مجلس آل ثاني في 24 تشرين الأول 1960 (ابو ناب،1998،ص20) ، فضلا عن وجود ممثلي الحكومة البريطانية كل من المقيم السياسي في الخليج العربي جورج ميدلتون همفري (George Middleton Humphrey)(للمزيد ينظر الحربي،2015،ص58) والمعتمد البريطاني في قطر السير جون كاميل موبرلي (John Camille Moberly) (للمزيد ينظر الحربي،2015،ص59) ، تم تنصيب الشيخ احمد بن علي آل ثاني حاكما للبلاد ، وتنصيب منافسه الشيخ خليفة بن حمد وليا للعهد ونائبا للحاكم ووزيرا للمالية(الصيقي،1992،ص439) .

تطورات الحركة العمالية في قطر وأخذت بالنمو والتخطيط السياسي خاصة بعد الاطلاع على أحداث الإقليمية في المنطقة فكان لها تأثير كبير على العمالة المحلية، وتعد أحداث نيسان 1963 من الإحداث المهمة في تاريخ قطر ، فقد تم تشكيل جبهة الاتحاد الوطني، ولعله هنالك مجموعة من العوامل التي أدت إلى تدهور الأوضاع السياسية في قطر، إذ أسهمت بشكل أو آخر في تفجر الصراع في نيسان 1963 ومنها (ابو ناب،1998،ص21):-

1. قوة الطبقة العاملة والتي أصبحت لها تجارب في التجمع والأحزاب والتي ضمت عمال النفط ، فكان للعمال العرب دورا كبيرا في نقل الأفكار المتعلقة بالتنظيم والعمل النقابي، فأرتبط بعضهم بالحركات العمالية السياسية في الوطن العربي الأمر الذي أدى إلى زيادة توعية العمال .
2. تمرد الأعيان نتيجة لتدهور أوضاعهم وتقلص نفوذهم ودورهم ، خلال المرحلة ما بعد تطور الصناعة النفطية .
3. عدم تقبل شيوخ قطر للتغيير والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي ، فلم يكن هذا الأمر متوافقا مع تطلعات الفئات الجديدة النامية (الفئة الوسطى) ، الذين أكدوا على ضرورة إصلاح الجهاز الإداري .

4. زيادة حدة التناقض بين التجار والأسرة الحاكمة ، نتيجة للامتيازات التي تحصل عليها الأسرة ، فضلا عن تراكم ديون بعض أفراد أسرة آل ثاني المستحقة للتجار .

انطلقت التظاهرات في قطر في 17 نيسان 1963، مؤيدة لإعلان قيام الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق وفي أثناء سير المتظاهرين، اعترضهم عبد الرحمن بن محمد بن علي أبن أخ الشيخ احمد بن علي ، بسيارته ودخل في جدال طويل معهم بعد ذلك قام بإطلاق النار على المتظاهرين، مما أدى إلى مقتل أحدهم وإصابة آخرين ، فكان ذلك الحدث كالشرارة التي أوقدت الأحداث بصورة كبيرة (F.O. 371/14896,1960) ، الأمر الذي أدى إلى توجيه دعوة إلى كافة الفئات للاجتماع والإعداد للمظاهرة الكبرى ، فأسفر ذلك الاجتماع عن إعلان تشكيل جبهة الاتحاد الوطني، والتي ضمت كافة فئات الشعب القطري من شيوخ وتجار وعمال وحتى سائقي العربات وتم اختيار ناصر المسند وحمد العطية زعامة الجبهة(السامرائي،2014،ص302) وشكلت الجبهة مظاهرة الوحدة الوطنية ودعت من خلالها إلى إعلان الإضراب العام لمدة أسبوعين من تاريخ إصدار البيان ضد كل من الحكومة القطرية والشركات النفطية وإجراءاتها التعسفية ضد العمالة القطرية ، ونظمت الجبهة مطالب وصلت إلى (45) مطلب قدمت لحاكم قطر ، وهي مطالب عامة لكل فئات الشعب ومنها مايلي (سيف،1992،ص32):

1. تنمية الخدمات الاجتماعية .
2. تسديد ديون التجار .
3. انتخاب مجلس بلدي .
4. السماح بإنشاء دار للسينما والإذاعة .
5. وضع ميزانية للدولة .
6. الاعتراف باتحادات العمال والاتحادات التجارية .
7. خفض العمالة الأجنبية .
8. تخفيض الامتيازات الخاصة بالأسرة الحاكمة.
9. محاكمة مرتكبي الحادث .

بعد ذلك أصدرت الجبهة البيان الثاني والذي أعلن فيه أسماء مؤسسي الجبهة وعددهم (108) (أنصار الحركة الوطنية،1980،ص15)، ردت الحكومة البريطانية والاسرة الحاكمة على مطالب الجبهة، من خلال قيامها بحملة اعتقالات واسعة شملت مجموعة كبيرة من مؤسسي الجبهة، منهم ناصر المسند وحمد العطية ، مما خلق تذمراً واسعاً واستفزازاً للقبائل ، فطالب رؤسائها بإطلاق سراح المعتقلين ، وهددوا بمغادرة البلاد ، إذا لم يستجيب الحاكم لهم، ومن هنا قررت قبيلة المهاندة مغادرة البلاد إلى الكويت في عام 1964 ، وبقيت هناك لمدة سنتين ، ثم عادت نتيجة للتأثيرات الداخلية التي تمثلت بتهديد قبيلة ألبوكوارة بالرحيل ، بعد خلافات عائلية مع أحد أفراد الأسرة الحاكمة من ناحية، وتدخلت جامعة الدول العربية وعدد من الحكام العرب، لإقناع حاكم قطر ، بضرورة إطلاق سراح ناصر المسند وعودة قبيلة المهاندة للبلاد من ناحية أخرى (هوليداي،1975،ص70) ، وقد أدركت كل من الحكومة القطرية والشركات النفطية مدى تنامي خطر الوعي العمالي والسياسي، لذا سارعت إلى تحقيق بعض مطالب الجبهة ، فأصدرت مجموعة من القرارات بهذا الخصوص منها (سيف،1992،ص33):

1. فرض رقابة وسيطرة متشددة على الأسرة الحاكمة .
2. فرض بعض القيود على مخصصات الأسرة الحاكمة، بما في ذلك مخصصات الحاكم.
3. إن يقوم جميع الشيوخ بتسديد ديونهم ، وأن يخضعوا لسيادة القانون في جميع المنازعات مع المواطنين .

4. تنازل الحاكم عن حصته من عوائد شركة شل النفطية وهي الربع .
5. العمل على تنفيذ مشروعات التنمية وتحقيق العدل والمساواة .
6. تشكيل لجان عمالية لتلقي الشكاوي من العمال وتسوية المنازعات ، فضلا عن السماح بوجود تنظيمات عمالية في القطاع النفطي سميت (اللجان العمالية).
7. إصدار مرسوم يقضي بإنشاء مجلس للشورى في العام 1964 .

ويتضح مماسبق أن العمالة القطرية التي تشكلت نتيجة لتطور الصناعة النفطية في قطر إذ ساهمت بشكل كبير في زعزعة الأوضاع السياسية ، وأدت إلى الضغط على حاكم قطر والشركات البريطانية من اجل الاستجابة لمطالبها التي أخذت تتصاعد لاسيما بعد تنظيم أمورها، إذ صبحت تمثل حال المعارضة الوطنية في البلاد لمواجهة استبداد شركة نفط قطر المحدودة في تعاملها مع العمال المحليين ومن ثم فان الاضطرابات التي نظمتها والتظاهرات التي سيرتها دفعت بالشركة والحكومة القطرية إلى الاستجابة لتلك المطالب وتحقيق قسم منها، وكل تلك التطورات ترتبط بشكل كبير في تطور الصناعة النفطية في البلاد.

الخاتمة

أوضحت الدراسة أهم التحولات في الصناعة النفطية ومساهمتها في إرساء وتطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في تلك المدة التي طرأت على قطر خلال المدة التاريخية الممتدة من (1953-1967) وعلى الرغم من قلة عوائد النفط المالية منذ بداية تصديره , لكن بعد ظهور مبدأ مناصفة الإرباح ومشاركة الحكومة القطرية في إرباح الشركة مما أدى إلى زيادة ضريبة الدخل ادت لظهور ملامح تطور الصناعة النفطية على إمارة قطر بسبب زيادة الإيرادات المالية من خلال بناء المصانع النفطية والمصانع المحلية التي أدت إلى مظاهر الحداثة الجديدة في مختلف المجالات والوسائل الإنتاجية والاستهلاكية ومن خلال ذلك التطور الذي طال النواحي كافة، وتعد الصناعة النفطية التي لها الأثر الكبير في تغيير معالم الحياة العامة والقطاعات كافة، وظهور طبقة جديدة من العمال في المجتمع القطرية التي مارست دوراً كبيراً في تغيير الأوضاع الاقتصادية ، وقد استطاعت الحركة العمالية إن تهدد كيان الشركة الانكلو - فارسية وأسرة آل ثاني ، مما جعل كل من السياسة البريطانية والأسرة الحاكمة قامت بتغير حاكم قطر علي بن عبدالله وتنصب ابنه الشيخ احمد حاكماً جديداً للبلاد ،وإجمالاً يمكن القول إن العائدات المالية الواردة نتيجة تطور الصناعة النفطية في قطر كانت لها اثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لانعكاس التغيرات الاقتصادية على المجتمع الذي بدأ بالاتجاه نحو التحديث والأخذ بأساليبه وإشكاله، ابتداءً من ظهور الطبقات الاجتماعية الجديدة، ومروراً بالعناية الصحية والتعليم وتوجيهه الصحيح بما يخدم المجتمع، الأمر الذي ساعد في ظهور العديد من الجمعيات والمؤسسات والصحف والمجلات التي بدأت تأخذ دورها في خدمة المجتمع القطري .

الهوامش

1. صائب إبراهيم جواد،اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، 2011 .
2. نبيلة سعيد العمودي ، مكانة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في إستراتيجية التنمية الاقتصادية لدى دول مجلس الخليج العربي، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الأندلس، المجلد(8)، العدد(3)،2014.
3. نجلاء مزهر فلحي الساعدي، التطورات السياسية والاقتصادية لدولة قطر 1914-1971، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد،2001.
4.نظام عبد الكريم الشافعي، التنمية الصناعية في قطر والخليج ،ط2، دار الكتب ، الدوحة ، 1999.
5. قيس جواد علي الغريري ،اثر امتيازات النفط في المشاكل الحدودية القطرية – السعودية 1933-1966، مجلة كلية التربية ،جامعة واسط ، العدد(4)،2021.

6عبد المالك خلف التميمي، الحداثة والتحديث في دول الخليج العربي منذ منتصف القرن العشرين، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ،الكويت، 2013.

7. نوزاد عبد الرحمن الهيتي وحسين إبراهيم ألمهندي، التنمية المستدامة في قطر الانجازات والتحدي ، اللجنة الدائمة للسكان ،الدوحة، 2008.

8. عيسى جمعة إبراهيم، السكان والمياه في دولة قطر ، اللجنة الدائمة للسكان ، وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، الدوحة ،2015.

9. محمد علي الكبيسي ، التنمية الصناعية في دولة قطر 1950-1980، ترجمة حسن الخياط، وزارة الإعلام ، الدوحة ،1986.

10.توفيق خلف ياسين السامرائي و زهير قاسم محمد علي السامرائي ، التطورات الداخلية السياسية في قطر 1945-1971، مجلة كلية التربية ،جامعة تكريت، المجلد(10)، العدد(37)،2014 .

11. اسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب ، الكويت ، 1982.

13. عبد الوهاب احمد عبد الرحمن، بريطانيا وتجارة الرقيق في الخليج العربي وشرق أفريقيا،مجلة الآداب ، العدد الأول جامعة الإمارات العربية المتحدة ، 1985.

14. عبد العزيز بن خليفة آل ثاني، دليل البترول العربي أصحاب الامتياز ، مؤسسة دليل البترول العربي ، بيروت ، 1973.

15.سطام بن غانم بن سعيد الحربي ، التطور السياسي في قطر 1949-1972، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية ،جامعة القصيم، 2015.

16.موزا سلطان الجابر، تطور الاقتصادي والاجتماعي في قطر 1930-1973، مركز الوثائق الدراسات الإنسانية ، الدوحة ،2002.

17.حميد عبد حمادي ضاحي الدليمي، التطورات الداخلية في قطر 1949-1975، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية،2017.

18. علي عماد محمد مزهر ، دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي دراسة تحليلية عن دولة قطر، مجلة الدولية للأداء الاقتصادي، جماعة الشرق الأوكرانية فلاديمير، أوكرانيا، المجلد(40)، العدد(1)، 2021.

19. بسام احمد إبراهيم النصر ، مقومات ومشاكل التمنية الزراعية في قطر ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، الكويت، العدد (48)، 1981.

20. خضير عباس محمد علي ، التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1981.

21. نورة الكواري ، السكان والمياه في دولة قطر استهلاكا وترشيداً، مجلة كلية الآداب، جامعة المنوفية ، العدد(68)، 2008.

22. منيرة سعيد راشد الرميحي ، اثر المشروعات التنموية على التغير الاجتماعي الحضري للأسر القطرية الساحلية ، مجلة كلية بقنا ،جامعة جنوب الوادي،مصر ، المجلد(1)، العدد (54) ، 2022.

23محمد غانم الرميحي، البترول والتغيير الاجتماعي في الخليج العربي، مطبعة الشعب ،القاهرة ، 1975.

24. اسحاق يعقوب القطب ، التوزيع السكاني والتنمية في دولة قطر ، مجلة الخليج العربي ، الكويت، العدد(1) ، 1983.

25.محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام ، مطبعة المعارف للنشر والتوزيع، بغداد، 1976.

26. عبد الرحمن احمد حمدي احمد ، اثر الامتيازات النفطية البحرية على الأوضاع العامة في المملكة العربية السعودية وقطر والبحرين وعمان من 1945-1973، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة الانبار،2025.
27. سعود بن فهد، دولة قطر ، مجلة الدبلوماسية معهد الامير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية ، العدد (21) 2001.
28. خضير عباس محمد علي ، التنمية الزراعية في بعض أقطار الخليج العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 1981.

29. يوسف إبراهيم العبد الله، بدايات التعليم في قطر في عهد الشيخ عبدالله بن جاسم ال ثاني، مجلة الخليج للتاريخ والآثار،السعودية ، العدد (11)، 2016.
30. نعيم عبد جودة، الأعراف والتقاليد في قطر حتى 1973، مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية،جامعة كربلاء، العدد(7)، 2019.
31. سلمى صلاح القبطي، المدرسة الأثرية في قطر 1916-1938 نقطة تحول في تاريخ قطر والخليج، وزارة الثقافة ، الدوحة ، 2022.
32. ناجي كمال، تاريخ التعليم الشعبي في قطر منذ نهاية القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، لجنة تدوين تاريخ قطر،جـ2، مؤسسة دار العلوم، الدوحة، 2007.
33. مهدي لازار، التعليم في قطر الواقع والأفاق، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013.
34. محمد بن حمد آل ثاني ،النمو المتزايد للتعليم في قطر، مجلة الدوحة ، العدد (63)،1981.
35. زهير قاسم محمد السامرائي ، تطور التعليم في أماره قطر في ظل الحماية البريطانية ، مجلة الملوية للدراسات الأثرية والتاريخية ، المجلد (4) ، العدد (7) ، 2017 .
36. رفقية سليم حمود، التعليم في البحرين ، مكتب التربية العربي لدول الخليج ، المنامة ، 1987.
37. تماضر جابر الحنزاب، حركة النقد الأدبي في قطر دراسة وتقويم ، وزارة الثقافة ،الدوحة، 2023.
38. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التربية المستمرة لدولة قطر، مجلة مركز تدريب قيادات تعليم الكبار لدول الخليج، المجلد(1) العدد(2)، 1980.
39. يوسف إبراهيم العبد الله، بدايات التعليم في قطر في عهد الشيخ عبدالله بن جاسم ال ثاني، مجلة الخليج للتاريخ والآثار،السعودية ، العدد (11)، 2016.
40. محمد بن حمد آل ثاني ،النمو المتزايد للتعليم في قطر، مجلة الدوحة ، العدد (63)، 1981.
41. احمد عبد الوهاب محمود الجمعة، نشأة التعليم الرسمي الحديث في الخليج العربي (1945-1971)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، 2006.
42. عطية عبد الحليم صقر،الشيخ محمد عبد العزيز المانع1298هـ 1385هـ حياته وأثاره، لجنة تكريم رواد مكة المكرمة ،سلسلة السير والآثار العلمية ، مكة المكرمة 2004.
43. بدرية مبارك سلطان العماري، آمنة محمود الجيدة رائدة تعليم البنات والعمل النسائي في دولة قطر 1913-2000، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث ، مطابع الدوحة الحديثة، الدوحة ،2004.
44. يوسف ابراهيم العبد الله، تاريخ التعليم في الخليج العربي 1913-1971،ط2، مطابع رينود الحديثة ،الدوحة ،2009.
45. ليلى نوري،المرأة القطرية والتعليم، مجلة المجالس الكويتية،العدد (369) ، بيروت، 1978.
46. العنود احمد ال ثاني ، الثوابت والتحولات في مسارات تطور المرأة القطرية ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة،2017.
47. اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم القطرية ، قطر عربيوبيل، مجلة التربية ،المجلد(20)، العدد(93)، 1990.
48. إبراهيم خليل العلاف، البواكير الأولى لنشأة التعليم الرسمي الحديث في قطر وتطوره، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 1997.
49. علي بن عبد الله الفياض، الإمراض والأوبئة في قطر والخليج العربي ،وزارة الثقافة ، دار الكتب القطرية ،الدوحة 2022.
50. وزارة الصحة العامة في قطر ،دراسة الجدوى الاقتصادية للاستثمار في الوقاية من الإمراض غير الانتقالية ومكافحتها في دولة قطر ، مجلس الصحة لدول مجلس التعاون،الدوحة،2021.
51. مجلة العروبة ، العدد (٣٧٥)، 7 أيار ١٩٧٧ .
52. عبدالله الحسيني، قطر وثروتها النفطية ،دار كتاب العهد للنشر والتوزيع، الدوحة ، 1983.
53 .Rose Maries said zahlan ، The Creation of Qatar، Croom Helm ، London ، 1979 ، p 98.
54. يوسف إبراهيم العبد الله، الشيخ خليفة بن حمد ال ثاني وتطور قطر الحديثة قبل توليه الحكم وحتى عام 1995، مركز البحوث والدراسات التاريخية ، مجلة وقائع تاريخية ، العدد (2) ،2019.
55. رياض نجيب الريس ، الخليج العربي ورياح التغيير دراسة في مستقبل القومية العربية ولوحدة الديموقراطية، رياض الريس للكتب والنشر ،1997.
57. عبد الرحمن علي عبد الرحمن باعشن ، العمالة الأجنبية وأثرها الاجتماعي والسياسي على منطقة الخليج العربي ، مكتبة مدبولي ،القاهرة، 1997.
58. صالح احمد سالم هويمل العامري ، التغطية الصحفية لقضية العمالة الوافدة في صحافة الإمارات دراسة تحليله ، كلية العلوم الإنسانية ، جامع الشرق الأوسط للدراسات العليا ، الأردن ، 2008.
59. F.O. 371/109899. قطر Petroleum Company operations 1954 ، Staff security and benefit plans، Pay progress، Service Awards، Health، the health، Education training، Training and education، Construction،p86.
60. احمد حافظ احمد ، العمالة الوافدة في دول الخليج العربي ، مجلة المدير العربي المصرية ، العدد(95)، 1986.

61. إبراهيم شهداد إبراهيم شهداد ، الحراك الشعبي في قطر 1950-1963 دراسة تاريخية ، مجلة الروزنامة المصرية، العدد(10)،2012.
62. وفاء كاظم ماضي الكندي واحمد صالح حذية المعموري، إعلان الجمهورية في دولة جنوب افريقيا والخروج من الكومنولث، مجلة العلوم السياسية ، كلية التربية للعلوم الانسانية ،جامعة المستنصرية ،المجلد (38) ، العدد(1)، 2023.
63. ابراهيم سعدالدين ومحمود عبد الفضيل، انتقال العمالة العربية المشاكل – الاثار – السياسات، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1983.
64. كلثم على الغانم،أوضاع العمال غير المهرة في قطاع الإنشاءات في قطر ،اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان دولة قطر، الريان ،2010.
65. نادر فرجاني وجهينة سلطان الميسر وروبرت مابرو واخورون، العمالة الاجنبية في أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، بيروت، 1983.
66. باقر سلمان النجار، حلم الهجرة للثروة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت، 2001.
67. ايمان مسعود عبد التواب مفتاح، إضراب عمال شركة تنمية نفط قطر المحدودة 1957، مجلة الدراسات التاريخية والحضارة المصرية ، العدد(16)،2024.
68. احمد زكريا الشلق واخرون ، تطور قطر السياسي من نشأة الامارة الى استقلال الدولة ،ط3، مطابع رينود الحديثة ، الدوحة ، 2006.

69. F.O. 371/140064، 1958، from Duncan political Agency to George middle ton political Resident Bahrain ، Doha ، December .

70. إبراهيم أبو ناب ، قطر قصة بناء الدولة، الدوحة ،1998.

71. احمد الصيفي ومحمد محمود خليل، قطر في وثائق الارشيف البريطاني دراسة وثائق للمراسلات العربية القطرية في الارشيف البريطاني،مركز الراية للنشر والاعلام، القاهرة 1992.

72.F.O. 371/14896 ، chronological Summary of eventsin in Qatar 1960.

73. سعيد سيف ، النضال الديمقراطي منذ الستينات وموقف النظام من المطالب الشعبية ، مجلة الجزيرة ، العدد(20) ، لندن ، 1992 .

74. أنصار الحركة الوطنية في الخليج والجزيرة العربية ، الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في قطر ، منشورات الوطن ، 1980.

75. فريد هوليداي ، النفط والتحرر الوطني في الخليج العربي وإيران، دار ابن خلدون ، ط1 ، بيروت ، 1975.